كل واحد منا تيز وكل من الرجال اربع مائة ووقف الباقي فلو كان البنات
من الف البنات دون ذلك مما لو بقي الف فقط لم يحكم بما سبق وقد ذكر
ابو الهيثم ذلك على الصواب وسلك فيه مسلك ميراث الخنثى وصحح المسئلة بتقدير
الذكوره ثم على تقدير الانوثة ثم ضرب احد العددين في الآخر فما بلغ
اخذ نصفه وباقي من الآخران تباينا وبهما توقف الباقي ثم قال فاذا عرفت
على الوجه الذي قدمناه في اول الباب ان الخنثى يسمى مثلا اي لا ذكر ولا انثى
فيعطى مثل نصيب قلم كابن من جملة الاولاد الموقوف عليهم ولم يعلم
واعطيناه الاقل يحلف الموصى اعلم نصيب احد اولاده فحلف
وقرباه من الوقف كله فيما اذا رجونا زوال اشكاله فان لم نرجو
في الوقف وجهان وكلام الشافعي يدل على الوقف انتهى كلام ابن السلم
وقد ذكر ابو الفتوح في كتاب الوصية في نظير المسئلة انه يعطى المتيقن ويوقف
الباقي الى ان لو كان له بنتان بنين وبنات وخنثى فقال ان قلنا
الذكوره كانت تصيبهم لبنائي وبالعكس ادخل الخنثى في الحالين لانه لا يعلم
قدر البنات ولا من البنين فلك ما ذكره من عدم الدخول اطلاق يشمل
من الوقف له كما تقدم والله اعلم قال وخنثى الخنثى كالخنثى يعطيه اقل
الوقف وهم اخوته واخواته قلت والصواب في هذه الصورة ان يعطى
الخنثى المطابق الى ان يصطلحوا [illegible] لان الاب لا يعلم
وغيرها من الاصول ترك العدل في العطية للاولاد وكذا الام ان اذا
نصيب الوالد والاخ اذا وهب لاخ

اصحهما انه يسمى بين الذكر والانثى وانثاني بعطى الذكر اسهل حظ الانثيين
فلو كان فيهم خنثى في باب النواقض من شرح المهذب ان حكم الذكر الاحكام
التي تحرم بالحيض الوطء قلت ولا يخفى الآن في هذه المسئلة تقل وكان
ينبغي ان يعطيه الناجز وهو ما يستحقه بيقين ويوقف باقي ما يتعذر خروج
الخنثى منه كما ذكروه في الميراث والله اعلم

باب الوصية

تنقطع الاحكام بالموت الا ثلاثة وقف المذكور فيه
يصح الوصية بالحمل والحمل فاذا قال ان ولدت ذكرا فله الف وان ولدت
انثى فمائة وولدت ذكرا واخر بعطى احدهما ما يستحقه ولو لم يعلم دفع اليه
الاقل واعتبر به الرافعي ولم يرد عليه وذكر مثله في الروضة وتعبيرهم
بالاقل اولى واعتبر عليه والقياس انا نوقف باقي نصيب الذكر الى ظهور الحال وبه جزم
ابو الفتوح في كتابه وصححه ابن الرفعة فقال المذهب انه يدفع اليه دينارا
لانه متيقن له ويوقف الدينار الاخران رجا زوال الاشكال فان لم يرج لقلة
مشكلا ولو كان الظاهر بهما الرق وقف الى ان يصطلحا فروع احدها
ذكر ابن الرفعة ذكر وطلب الحاية الثانية قبلنا قوله في زوال الاشكال و
حينئذ فالمالية اما لا فقبل كما حكى ابن الصباغ فيه و
ولد سبق في مقدمة الكتاب ذكر الوجهين في هذه المسئلة وفي امثالها
من الاضطراب فراجعه الثاني ولدت في الصورة المذكورة و
الخنثى خنثى فقد ذكر القاضي ابو الفتوح على خلاف ذكر الرافعي
في اخرى ولو قال اذا ولدت المراة ذكرين او انثيين فمثل
ذلك وعلى هذا فولد الخنثى اوجه احدها كما قاله الرا

Copyright © King Saud University